المبحث الاول
العلاقات العراقية – الامريكية
١٩٢١ـ ١٩٦٨

دخلت المصالح الامريكية الى العراق عبر قنوات متعددة ، كان ابرزها النشاط التجاري والنشاط التبشيري ، وكان التعامل التجاري الامريكي مع العراق يدخل ضمن العلاقات مع منطقة الخليج العربي [١] .

وقد ظهرت في عام ١٨٨٠ بدايات النشاط التبشيري في شمال العراق بتأسيس اول مركز للتبشير في مدينة الموصل وركزت الارساليات نشاطها في مجالات الطب والتعليم ، فاسس المبشرون العديد من المستشفيات والمستوصفات لاغراض العلاج الطبي [٢] .

وابتداء من عام ١٨٨٩ ابدت الحكومة الامريكية اهتماما بتعيين قناصل ونواب قناصل في ولاية بغداد [٣] ، واستغل الامريكيون النشاط التبشيري لرعاية المصالح التجارية الامريكية في المنطقة ، كما عمل المبشرون على تسهيل تغلغل الرأسمال الامريكي الى

---

(١) جاسم محمد حسن ، العراق في العصر الحميدي ١٨٧٦ –١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٧٥، ص٤٠٦.

(٢) طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ –١٩٢٩ ، اطروحه دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الاداب ، ١٩٨٠، ص٤٣٦.

(٣) خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في الخليج العربي ١٩٤١–١٩٤٧، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٧٩، ص١٨.

الامبراطورية العثمانية ، ولولا النشاط الذي مارسته الارسالية لما استطاع رجال الاعمال الامريكيين المساهمة في استثمار حقول النفط في المنطقة [١] .

واستخدمت الولايات المتحدة حجة الحفاظ على مصالح الرعايا الامريكين في الولايات العثمانية لارسال بعثات خاصة لتطالب بامتيازات للمبشرين الامريكان ذات طابع سياسي واقتصادي [٢] . وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كانت تتبع سياسة العزلة ، والابتعاد عن مشاكل المشرق العربي التي ظهرت على مسرح السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الاولى [٣] . الا ان اسهامها في القسم الاعظم من وقود القوات الحليفة ، وتزايد استهلاكها المحلي من النفط ، جعل الصيحات تتعالى محذرة من احتمال نضوب مواردها النفطية في السنوات القادمة ، والدعوة الى ضرورة اسهام الامريكيين في انتاج النفط في الخارج [٤] .

وطلبت وزارة الخارجية الامريكية من ممثليها في الخارج الاستعلام عن كل مايتعلق بشؤون النفط ومنابعه والامتيازات في مناطقهم ، ومساعدة رعاياها الذين يتقدمون للحصول على هذه الامتيازات وقدم الوفد الامريكي لمؤتمر الصلح في باريس في الاول من ايار ١٩١٩ مذكرة بشأن اهمية النفط في العراق وضرورة اسهام الشركات الامريكية في استغلاله [٥] .

وفي مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ اتفق مجلس الدول الرئيسة على منح بريطانيا انتدابا على العراق ، وطالبت الولايات المتحدة بحصة لاحتكاراتها النفطية مستندة في ذلك الى كون الولايات المتحدة قد تحملت اعباء مادية جراء الحرب العالمية الاولى من تركيا على الرغم من انها لم تعلن الحرب عليها رسميا، واضطرت الشركات النفطية المساهمة في شركة النفط التركية الى الدخول في مفاوضات طويلة ومعقدة مع الجانب الامريكي

---

(١) فؤاد المرسي خاطر، النشاط الامريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر ، مجلة كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد ٣، ١٩٧٨، ص ٤٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٣٧.

(٣) د.نوري عبدالحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢ (بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠) ص٣٤.

(٤) المصدر السابق، ص٣٥.

(٥) المصدر السابق.

استمرت من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٢٨ اذ جرت تسوية النزاع ووقعت اتفاقية الخط الاحمر [١] .

وادى قيام ثورة العشرين في العراق الى ان يستعاض نظام الانتداب بمعاهدة بين العراق وبريطانيا عام ١٩٢٢ ، ومواد المعاهدة لا تعدو عن كونها تثبيتا لفكرة الانتداب مع فرق واحد هو انه كان للمعاهدة مدة زمنية محدودة – ٢٥ سنة – [٢] .

وخلال هذه المدة كانت الولايات المتحدة تتمتع بسمعة طيبة في العالم العربي ، مرجعها الاحترام الذي كان يكنه العرب للجهود الامريكية في مجالات الطب والتعليم والغوث ، كما ادت مبادئ ولسن الخاصة بتقرير المصير الى تعزيز الصورة المثالية لها[٣] .

وعلى الرغم من الاهمية المتزايدة والمتطورة للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، بقيت حتى الحرب العالمية الاولى بعيدة عن تأدية دور مؤثر في العلاقات الدولية [٤] . لكنها بعد الحرب اندفعت نحو نيل امتيازات نفطية في المشرق العربي وعولت على مبادئ ولسن في التعامل الدولي من حيث تكافؤ الفرص في سياق مبدأ "الباب المفتوح" [٥] .

واصرار امريكا على سياسة " الباب المفتوح " لم يكن كما اثبتت الاحداث فيما بعد – منطلقا من مواقف مبدئية رئيسة – بل كان في الواقع محاولة لادخال الشركات

---

(١) انظر: توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ، (لندن : دار الصفا للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) ، ص ٤٨.

(٢) د.نقولا زيادة ، العالم العربي : العراق ، مجلة شؤون عربية، تونس ، العدد ١، ١٩٨٢ ، ص ٢٣٤.

(٣) د. احمد عبدالرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٧٨)، ص٩١.

(٤) احمد البرصان ، محمد صقر (التحرير) ، التوجهات الغربية نحو الاسلام السياسي في الشرق الاوسط ، (عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٠٠) ، ص ٩٣.

(٥) د.كاظم هاشم نعمه ، العلاقات الدولية ، (بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٧)، ص٤٩٢.

الامريكية دون غيرها من شركات الدول الاخرى شريكا في الاحتكارات البترولية التي استهدفت السيطرة على بترول المشرق العربي [١] .

وعلى الرغم من ان مشكلة الموصل سويت بحيث تلحق المنطقة بالعراق الا ان الثمن كان توقيع معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا ضمنت للطرف الاخير امتيازات واسعة في العراق ، وساومت الولايات المتحدة بريطانيا لاعطائها حقوقا في امتياز نفط الموصل مقابل وقوفها الى جانب اعطاء الموصل للعراق في اثناء مناقشة القضية في عصبة الامم المتحدة ، كما حصلت المصالح الامريكية على حصة من نفط البصرة عندما اعطي الامتياز الى شركة نفط البصرة المحدودة التي انبثقت عن شركة نفط العراق [٢] .

كذلك بدأت الادارة الامريكية في عام ١٩٢٥ بالتفاوض مع مكتب الخارجية البريطاني لكتابة وثيقة مشابهة للميثاق الانكلو – امريكي بشأن فلسطين ، وجرى توقيع الميثاق الانكلو – امريكي بشأن العراق في كانون ثاني ١٩٣٠ ، وكان ينص على الاعتراف بالانتداب البريطاني وقدم ضمانات لحقوق التملك واعمال الخير الامريكية في العراق لكن هذه المعاهدة لم تصبح نافذة بعد استقلال العراق في ٣٠ حزيران ١٩٣٠[٣]، فقد ابرم العراق معاهدة مع بريطانيا تسمح باستقلال العراق مقابل الحفاظ على القواعد العسكرية البريطانية وتقديم ضمانات بشأن استثمار النفط [٤] ، وتأكيد عزم بريطانيا على ادخال العراق عصبة الامم ، وتم ذلك في شهر تشرين الاول ١٩٣٢ . لقد ادرك الانكليز بان تأمين مصالحهم في المنطقة لايستوجب حكما مباشرا او وضع البلد تحت الانتداب

---

(١) د.محمد عبدالعزيز ربيع ، صنع السياسة الامريكية والعرب ، (عمان : دار الكرمل للنشر، ١٩٩٠) ، ص ١٧٧.

(٢) كوثر عباس عبد ،، تطور العلاقات العراقية – الامريكية للفترة من ١٩٤٥ –١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٥٧.

(٣) توماس أ. بريسون ، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط من ١٧٨٤ الى ١٩٧٥ . (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٥) ، ص٢٢٠.

(٤) هنري لورنس ، اللعبة الكبرى ، ترجمة محمد مخلوف ،(تونس، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ١٩٩٢) ، ص ١٣٩.

وانما قد يستوجب مساندة وتأييد الحكام الموالين لسياستها فقط [١] .لذلك كان استقلال العراق ناقصا او شبه استقلال .

وبعد دخول العراق عصبة الامم انشأت الحكومة الامريكية اول مفوضية لها في بغداد ، وبالمقابل اصبح للعراق قنصلية فخرية لدى الولايات المتحدة، لتصبح في عام ١٩٤٠ قنصلية عامة [٢] ، واهتمت المتاحف والجامعات الامريكية خلال هذه المدة بالمناطق الاثارية في العراق ، اذ عملت بعض البعثات الامريكية في منطقة اور (١٩٢٢-١٩٣٣) وفي منطقة تل اسمر [٣] ، وتشير الوثائق الامريكية الى ان هذه البعثات عملت على مساعدة حكوماتها في التعرف على اوضاع العراق الداخلية والتجسس لصالح الولايات المتحدة، حتى ان علماء التاريخ كانوا يراسلون وزير الخارجية مباشرة ، وينقلون اليه انباء ثورات العشائر واوضاع العراق الداخلية [٤] .

إن نمو العلاقات العراقية – الامريكية في المدة السابقة للحرب العالمية الثانية لم يكن على وتيرة واحدة ، فالتطور في العلاقات النفطية كان مطردا بحيث لايتناسب وحجم التطور في المجالات الاقتصادية الاخرى ، وكانت العلاقات الدبلوماسية ضعيفة بسبب الهيمنة البريطانية على سياسة العراق الخارجية [٥] ، وقد قاد سياسة العراق طوال العهد الملكي ساسة موالون لبريطانيا ، كان ابرزهم نوري السعيد.

اصبح عبدالاله وصيا على العرش عام ١٩٣٩ وكان يطمح باعتلاء عرش سوريا ، ولتحقيق هذا الهدف اتجه الى الولايات المتحدة لمساندته في ذلك ، وقاد هذا الاتجاه الى ظهور عناصر مؤيدة لتوثيق العلاقات مع الادارة الامريكية مثل ارشد العمري وفاضل الجمالي [٦] .

---

(١) هيئة تحرير الكتاب السنوي ، كتاب العراق السنوي ، (بغداد : وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٩٨) ، ص١٢٢.

(٢) كوثر عباس عبد ، مصدر سابق ، ص ٥٦.

(٣) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٨) ، ج٢ ، ص٤١٢.

(٤) كوثر عباس عبد ، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٥) كوثر عباس ، مصدر سابق ، ص٦٠.

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٦.

وفي العام نفسه وفدت اعداد كبيرة من الامريكان الى المشرق العربي للعمل في مناطق النفط ، في الوقت الذي ازداد فيه ارتباط المشرق العربي بقضايا الدفاع القومي وبمكانة الولايات المتحدة في السياسة الدولية [١] .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩ اعلن عبدالاله ونوري السعيد انضمام العراق الى معسكر الحلفاء [٢] .

وكانت الولايات المتحدة عند اندلاع الحرب دولة صناعية كبيرة . وكان رعاياها يأملون في المحافظة على عزلتهم عن مشاكل اوربا والمشرق العربي ، لكن الانتصارات السريعة التي احرزتها دول المحور في اوائل الحرب صدمت الامريكان ، وجعلتهم يواجهون حقائق توازن القوى [٣] .

وقدمت الحكومة الامريكية الامدادات والخدمات العسكرية والمدنية للمجهود الحربي البريطاني ، وقد بلغت ذروتها بعد صدور قانون الاعارة والتأجير – اذار ١٩٤١ – وتحت مظلة ذلك القانون أدت امريكا دور الشريك لبريطانيا في " مركز تموين الشرق الاوسط " الذي اقيم بالقاهرة لتنسيق نقل المؤن اللازمة لبلاد المنطقة في مواجهة الظروف الناشئة من اغلاق البحر المتوسط في وجه الملاحة البحرية [٤] .

وخول قانون الاعارة والتأجير رئيس الولايات المتحدة تقديم مواد ومعدات دفاعية تحت ذريعة (مصلحة الدفاع القومي الامريكي) لاي دولة يعتقد ان دفاعها ضروري لامن الولايات المتحدة الامريكية [٥] . ويُعدّ هذا القانون بداية لسياسة المساعدات الخارجية الامريكية التي استمرت واتسعت بعد الحرب . واختفت في هذه الفترة مبادئ العزلة الامريكية [٦] .

---

(١) د.احمد عبدالرحيم مصطفى ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

(٢) هيئة تحرير كتاب العراق السنوي، ١٩٩٨، مصدر سابق ، ص٤٠.

(٣) د.احمد عبدالرحيم مصطفى ، مصدر سابق، ص٩٤.

(٤) د.رؤوف عباس ، السياسة الامريكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد ٢٩، ١٩٨١ ، ص ٦٣.

(٥) خليل علي مراد ، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٦) صلاح العقاد ، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧) ص ٢٦٧.

واصبح العراق مشمولا بهذا القانون في عام ١٩٤٢ إذ وصلت اول بعثة عسكرية امريكية الى البصرة للاسهام في ايصال الذخائر والمعدات الحربية الى الاتحاد السوفيتي (سابقاً).

وارادت بريطانيا ان تتخذ من العراق قاعدة حربية للمشرق العربي . فأدى ذلك الى وقوع اصطدام مسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في نيسان ومايس ١٩٤١[١]، ورفضت الحكومة الامريكية مقترحا للسفير البريطاني في بغداد لممارسة ضغط اقتصادي على العراق من اجل دفع الكيلاني للاستقالة . في حين انها وافقت على اقتراح بريطاني آخر بعدم ارسال الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية الى العراق[٢]، وتمكنت بريطانيا من القضاء على الحركة لانعدام التكافؤ في القدرات العسكرية في ايار ١٩٤١ [٣] .

واعلنت الولايات المتحدة تأييدها الكامل للموقف البريطاني على اساس ان ذلك امر تسوغه الحرب . كما اسهمت السفارة الامريكية في بغداد في تهريب الوصي عبدالاله بعد لجوئه للسفارة المذكورة [٤] .

وتزايد اهتمام الحكومة الامريكية بنفط المشرق العربي بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٤٣ حينما انشأت في تموز هيئة احتياطات البترول للحصول على مصادر للنفط من خارج الولايات المتحدة ، ومما ساعد في تحقيق ذلك تراجع النفوذ البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٤٤ ظهرت رغبة الحكومة العراقية بالتقرب للولايات المتحدة والتخلص تدريجيا من السيطرة المباشرة للسفارة البريطانية ، واتصل وزير الخارجية (ارشد العمري) بالوزير الامريكي المفوض واعلمه بانه يطمح بان تكون العلاقات بين العراق والولايات المتحدة بنفس مستوى العلاقات مع بريطانيا [٥] .

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٩) ، ج١ ص ٤٥.

(٢) خليل علي مراد ، مصدر سابق ، ص ٤٧.

(٣) هيئة تحرير كتاب العراق السنوي ، ١٩٩٨، ص١٠٦.

(٤) جيرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي (بغداد : مكتبة المثنى ، ١٩٨٣) ص ١١٩.

(٥) د.كوثر عباس عبد ، مصدر سابق ، ص ٨١.

ودعا الوزير العراقي خلال المقابلة الى ان تبنى العلاقات بين الطرفين الامريكي والعراقي على اساس المصالح المتبادلة ، وعملت السفارة الامريكية على تشجيع رجال الاعمال العراقيين لاستيراد مختلف البضائع الامريكية وبالمقابل تشجيعهم على تصدير المنتوجات العراقية الى الولايات المتحدة [١] .

ما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى كانت الاستراتيجية الامريكية في مواجهة عالم منهار من جراء دمار الحرب الذي اصاب قواه التقليدية فرنسا وانكلترا. ولم يكن امام الولايات المتحدة الا ان تتقدم في محاولة منها للحلول محل هذه القوى [٢]. كما ان امتلاكها للسلاح النووي ، فضلا عن قوتها الاقتصادية وتقديمها الدعم المالي لاوربا لاعمار مابعد الحرب. كل هذه العوامل ساعدت في قيام نظام دولي على اساس القطبية الثنائية . وبذلك اصبحت الولايات المتحدة مركز الاستقطاب الغربي ، واصبح الاتحاد السوفيتي (سابقا) مركز الاستقطاب الشرقي او الشيوعي . وعلى هذا الاساس اختطت امريكا لنفسها استراتيجية عالمية تقتضي الانتشار سياسيا واقتصاديا وعسكريا في كل انحاء العالم ومقاومة الاستراتيجية السوفيتية القائمة على اقامة حكومات شيوعية في الدول القريبة منها والدول الاخرى [٣] .

والولايات المتحدة اذ تسعى لذلك فهي تستجيب لمطالب اولئك الذين يسيطرون على الاقتصاد المحلي الامريكي في بناء نظام دولي تزدهر فيه المؤسسات الامريكية[٤]. وهي لاتلجأ الى الصدام المباشر فقد ولى زمانه ، وانما تلجأ الى خطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الاستقلال الوطني ، والعمل على تقويض دعائم الانظمة السياسية التي ارتبطت –

---

(١) المصدر السابق.

(٢) د.خليل ابراهيم وآخرون، العرب والولايات المتحدة الامريكية (بغداد : دار الحكمة،١٩٩٨) ص١٥.

(٣) د.قحطان احمد سليمان، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية وابعادها تجاه ازمة الخليج العربي، في كتاب : ازمة الخليج (بغداد : الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، ١٩٩١) ، ص ٨٧.

(٤) نعوم تشومسكي ، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الاميركية ، ترجمة عمر الايوبي (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٤) ص٧.

تقليديا وتاريخيا – ببريطانيا ، او على الاقل انجذابها نحو أفاق جديدة من التعاون مع الولايات المتحدة ، وابقاء الاتحاد السوفيتي بعيدا عن المنطقة [١] .

وجه الرئيس الامريكي هاري ترومان في عام ١٩٤٥ دعوة للوصي عبدالاله لزيارة امريكا . واراد الوصي من خلال زيارته لواشنطن بسط وجهة نظره وتوضيح موقف العراق من التطورات التي عاصرها المشرق العربي ورغبته في الابتعاد من أي تورط يعكر الجو في العلاقات التي ينوي تطويرها بين العراق والولايات المتحدة[٢].

وقد اوضحت زيارة عبدالاله رغبة واشنطن في كسب الوصي الى جانبها من اجل ضمان مصالحها في العراق، وظهر ذلك في الحفاوة المبالغ بها التي احيط بها الوصي [٣] .

وعملت الحكومة العراقية على الانحياز لصالح الولايات المتحدة بعد رحلة الوصي لواشنطن ، إذ سعت الى تطوير علاقاتها الدولية معها وفي الوقت نفسه سعت الى تخفيف قيود المعاهدة العراقية – البريطانية (١٩٣٠) [٤] .

في تشرين اول ١٩٤٦ اعلنت المجموعة الامريكية المساهمة في شركة نفط العراق الغاء اتفاقية ١٩٢٨ بحجة انها مقيدة للتجارة، واوجدت الشركات النفطية الامريكية وفي اطار منافستها مع بريطانيا للاستحواذ على نفط المشرق العربي نظام مناصفة الارباح [٥] .

---

(١) د.رؤوف عباس، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٢) موسى حبيب، العراق وامريكا بعد رحلة الوصي ، (بغداد : مطبعة الزمان ، ١٩٤٦) ، ص٢٢.

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٩.

(٤) خالد صبحي الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥–١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩،ص٣٠٩.

(٥) د.عصام شريف التكريتي ، العراق في الوثائق الامريكية من عام ١٩٥٢ –١٩٥٤ (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٥) ص١٠.

ورفعت الدبلوماسية الامريكية درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق في عام ١٩٤٦ من مفوضية الى سفارة ، وساعد في هذا سيطرة العناصر المؤيدة لامريكا على مقاليد الحكم في العراق خلال سنوات مابعد الحرب [١] .

في آذار عام ١٩٤٧ ظهر مبدأ ترومان الذي يقوم على تقديم بعض المعونات الاقتصادية والعسكرية لبعض الدول التي قد تشعر الحكومة الامريكية بانها مهددة بالشيوعية [٢] . فقد اخذت النوايا السوفيتية تزداد شيئا فشيئا في المشرق العربي ، الامر الذي دعا الولايات المتحدة الى تقديم المساعدات العسكرية للدول الاقليمية بغية تدعيم الامن والعمل على تقوية الحكومات العربية . إذ ظهر برنامج (النقطة الرابعة) . وهو توسيع المساعدات الامريكية في المجال الفني [٣] . وبموجب هذا البرنامج عقد العراق اتفاقا مع الحكومة الامريكية في ١٠ نيسان ١٩٥١ يتضمن تبادل المعلومات الفنية والنشاطات التي تعمل على النمو المتوازن والموحد لموارد العراق الاقتصادية [٤] .

ولكن هذا الاتفاق كان يأخذ من العراق اكثر مما يعطيه ويقدم تسهيلات كبيرة للفنيين الامريكيين ، ولايحدد عددهم في حين لا يقدم شيئا واضحا للعراق في مقابل ذلك، كذلك حصل العراق بموجب الاتفاق على خبرة امريكية لانجاز اعمال مجلس الاعمار[٥] . إذ وصل مئة خبير امريكي والحق هؤلاء الخبراء بوظائف استشارية في دوائر الدولة المختلفة [٦] .

ولقد اصبحت الولايات المتحدة الدولة الاولى التي تستخدم المساعدات الاقتصادية كاداة دبلوماسية في الحرب الباردة [٧] .

---

(١) خليل علي مراد ، مصدر سابق، ص ٢٧١.

(٢) د.عصام شريف التكريتي ، مصدر سابق، ص٨.

(٣) توماس أ.بريسون، مصدر سابق، ص ٣٢٨.

(٤) كوثر عباس عبد ، مصدر سابق، ص ٩٩.

(٥) كوثر عباس عبد ، المصدر السابق ، ص ١٠٠.

(٦) المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧) توماس أ. ابريسون ، مصدر سابق، ص ٤٣٤.

اعترفت الحكومة الامريكية بالكيان الصهيوني بمجرد اعلان قيامه في مايس ١٩٤٨ . كما استغلت الولايات المتحدة نفوذها في منظمة الامم المتحدة لقبول الكيان الصهيوني عضوا في الامم المتحدة حيث قُبلت في مايس ١٩٤٩.

شرعت وزارة توفيق السويدي الثالثة في العراق في آذار عام ١٩٥٠ قانون اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين يظهرون رغبتهم في السفر الى الكيان الصهيوني ولم تتخذ أي خطوة قانونية لتجميد اموالهم . وكان هذا الاجراء بفعل التوجيه البريطاني للحكومة العراقية فضلا عن الضغط الامريكي ، ويؤشر هذا القرار حقيقة تواطؤ الوزارة السويدية مع الحركة الصهيونية العالمية [١] ومنحت الحكومة الامريكية احدى شركات الطيران الامريكية موافقتها لنقل مايزيد على خمسين الف يهودي عراقي على دفعات الى الكيان الصهيوني [٢] . وخدم هؤلاء المهاجرون جهاز الكيان الصهيوني العسكري لان اغلبهم كانوا في سن اداء الخدمة العسكرية كما كانت لهذه الهجرة نتائج سلبية على العراق نتيجة لفقدان الكفاءات الاقتصادية التي كانوا يمثلونها [٣] .

وبعد هذا الموقف اتجه العراق نحو تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة ، وقاد عملية محاربة النشاط الشيوعي في المشرق العربي ، مما زاد من اهتمام الولايات المتحدة بالنظام الحاكم وتقديم الدعم له [٤] .

سعت الحكومة الامريكية منذ عام ١٩٤٧ الى انشاء شبكة عالمية من المحالفات العسكرية الدفاعية لتطويق الاتحاد السوفيتي [٥] . فأنشأت حلف شمال الاطلسي في عام ١٩٤٩ مع حلفائها الرئيسيين في اوربا الغربية ، ووقعت في عام ١٩٥١ معاهدة الدفاع المشترك مع حكومتي استراليا ونيوزلندة [٦] .

---

(١) د.عصام شريف التكريتي ، مصدر سابق ، ص ١٣.

(٢) مجيد خدوري، عرب معاصرون (بيروت : الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣) ، ص ٦٦.

(٣) هنري لورنس ، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٤) كوثر عباس عبد ، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(٥) روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د.حسن صعب ، (بيروت : منشورات المكتبة الاهلية ، ١٩٦١) ص ٥٢٠.

(٦) د.محمد عبدالعزيز ربيع ، مصدر سابق، ص ١٨٠.

وكانت الحكومة الامريكية شديدة الاهتمام بتكتيل الدول القريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وهي تركيا وايران وباكستان . وبعد ان اكتملت حلقات حلف الاطلسي بانضمام تركيا واليونان . تم ربط هذا الحلف بحلف جنوب شرق اسيا في ١٩٥٤ . ولم يبق لاستكمال خطة احتواء الاتحاد السوفيتي سوى ايران والاراضي العربية [١] ، وضغطت الحكومة الامريكية على حكومة العراق عام ١٩٥٤ لعقد اتفاق تقديم الاسلحة الامريكية الى العراق لاستخدامها في الدفاع عن النفس ، تمهيدا لربطه بسلسلة الاحلاف الغربية، فصدر قرار الحكومة العراقية بقبول المعونة العسكرية الامريكية. (اتفاقية الامن المتبادل ١٩٥٤) [٢] . واشترطت الحكومة الامريكية على الدول التي تم تزويدها بالمواد والخدمات العسكرية بان تقر تلك الدولة سياسة خارجية وعسكرية تسير في الطريق الذي ترسمه الحكومة الامريكية في مختلف المجالات الدولية ومنها عدم استخدام هذه الاسلحة ضد الكيان الصهيوني [٣] ، وفي هذا الاتجاه دفعت الحكومة الامريكية تركيا للتقارب مع العراق لعقد ميثاق امن متبادل معها . وكان هذا يعني ربط العراق بعلاقة التحالف العسكري المباشر مع دول الكتلة الغربية ، اذ جرى التوقيع على ميثاق تركي – عراقي للتعاون والامن المتبادل في ٢٤ شباط ١٩٥٥[٤] . والذي سمي بـ (حلف بغداد) .

وانظمت بريطانيا الى الحلف في نيسان ١٩٥٥ ، ثم انضمت ايران وباكستان خلال السنة نفسها. وامتنعت الولايات المتحدة عن الانضمام رسميا الى الحلف لكي لاتغضب الاوساط الصهيونية ، ولكنها كانت تحضر كمراقبة وتشارك في اللجنة

---

(١) د.احمد عبدالرحيم مصطفى ، مصدر سابق، ص١١٨.

(٢) خليل فضيل الكبيسي ، سياسة العراق الخارجية ١٩٥٠ – ١٩٦٨ في المنطقة العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٦، ص١٠٦.

(٣) قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية : من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، اطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٧٨، ص ٥٠٥.

(٤) د.عصام شريف التكريتي ، مصدر سابق ، ص ٢١-٢٢.

الاقتصادية [١] ، وكان من اهم اهداف حلف بغداد استخدام المطارات والقواعد العسكرية العراقية لقمع أي ثورة وطنية ذات ابعاد عدائية للغرب فضلا عن حماية منابع البترول في المشرق العربي من خطر التأميم ، وماكان محتملا من وقوعه تحت حكومات موالية للسوفيت . واستهدف ايضا عزل العراق عن تلاحم جهوده السياسية والعسكرية مع مجموعة الدول العربية لاضعاف الموقف العربي المعارض للسياسة الغربية [٢] .

وسمحت المساعدات العسكرية الامريكية للعراق بزيارة بعض البواخر الحربية الامريكية لمياه العراق خلال المدة ١٩٥٥-١٩٥٨ ، ومن الطبيعي قيام العسكريين الامريكيين في اثناء الزيارة بدراسة استراتيجية عسكرية للمنطقة التي زاروها [٣] .

تنامت المصالح الامريكية في العراق بعد قيام حلف بغداد وبدأت السياسة الامريكية تتجه للدخول في صلب السياسة العراقية وتوجيهها بما يخدم تلك المصالح داخل العراق وفي عموم الوطن العربي ، وعملت الحكومة الامريكية على جعل العراق اداة رئيسة لتنفيذ سياستها في المنطقة . وقد نجحت في توجيه الحكومة العراقية لتنفيذ سياستها في التأمر على الاقطار العربية لاسيما تلك التي تجاور العراق مثل سوريا والاردن ، والهدف من وراء ذلك كان ابعاد تلك الاقطار عن الاتحاد مع مصر، ومن ثم الحاقها بحلف بغداد لتوسيع عضوية الحلف من جهة وعزل نظام (عبدالناصر) من جهة اخرى لكي يتسنى لها محاربته وانهاء دوره في الوطن العربي [٤] .

كان من نتائج فشل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر، انحسار النفوذ البريطاني عن المشرق العربي وازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي (سابقا) في المنطقة المذكورة ، ولهذا خشيت الولايات المتحدة ان يؤدي ذلك الى الاضرار بالمصالح الغربية في المشرق العربي ، لذلك بادرت الى طرح ما اسمته بـ (مشروع ايزنهاور) لسد الفراغ، والمحتوى الحقيقي لنظرية سد الفراغ انما يعني ان قوى الشعوب في هذه المنطقة يجب ان تظل دائما

---

(١) د. محمد فاضل الجمالي ، مواقف وعبر في سياستنا الدولية ، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨١.

(٢) خليل فضيل الكبيسي ، مصدر سابق، ص ٣٨٥ .

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٤) كوثر عباس عبد ، مصدر سابق، ص ١٧٧.

محكومة بقوى اجنبية ، وان الاقتصاد القومي لهذه البلدان يجب ان يظل خاضعا وتابعا للاقتصاد الاجنبي [١] .

وسمح المبدأ لرئيس الولايات المتحدة استخدام القوة المسلحة من اجل مساعدة أي دولة او مجموعة دول قد تطلب تلك المساعدة ضد عدوان مسلح يشنه أي بلد خاضع لسيطرة الشيوعية الدولية فضلا عن المساعدة الاقتصادية والمالية [٢] ، التي كان يفرض عدم استخدامها الا لاغراض تنسجم مع السياسة الامريكية [٣] . ولقد ابدى رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد استحسانه للمبدأ. والذي افضى الى تلقي العراق المساعدات الاقتصادية والعسكرية [٤] .

وحقيقة الامر ان هذا المبدأ هو تكملة لحلف بغداد وتعزيز لاستراتيجية وتطويق الاتحاد السوفيتي ، ومقاومة النظم السياسية القومية في مصر وسوريا[٥].

قاد التحالف الصريح للنظام الملكي العراقي مع الحكومة البريطانية ودخوله حلف بغداد الاستعماري ، ووقوفه ضد ارادة الجماهير والجيش ، الى قيام جبهة الاتحاد الوطني التي تكونت من الاحزاب الوطنية والقومية في العراق ، ونسقت الجبهة العمل بينها وبين تنظيمات الضباط الاحرار في الجيش العراقي، وكان ثمرة هذا التعاون ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي الغت النظام الملكي واعلنت النظام الجمهوري [٦]. وكانت ثورة وطنية خالصة لم تشارك في تنفيذها أي قوى من خارج القطر [٧] .

---

(١) فكرت نامق عبدالفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ –١٩٥٨ ، (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١) ، ص ٣٩٠.

(٢) هنري لورنس ، مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٣) كاظم هاشم نعمه ، مصدر سابق ، ص ٤٩٦.

(٤) توماس أ. بريسون ، مصدر سابق ، ص ٥٣١.

(٥) كاظم هاشم نعمه ، مصدر سابق ، ص ٤٩٥.

(٦) هيئة تحرير كتاب العراق السنوي ، ١٩٩٨ ، مصدر سابق ، ص ٤٦–٤٧.

(٧) ليث عبدالحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز في العراق (بغداد : دار الرشيد ، ١٩٧٩) ص١٦٧.

وأثار هذا الحدث ادارة ايزنهاور ودعا الى عقد مؤتمر في البيت الابيض. لكن ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس اتفقا على ان الحالة في العراق لم تعد تحت سيطرتهما[١] .

واعربت الحكومة العراقية الجديدة عن التزامها بالمعاهدات الدولية وبمبادئ الامم المتحدة وجاءت التصريحات بشأن الحفاظ على المصالح الاجنبية بغية تهدئة الاوضاع[٢]، واعترفت الحكومة الامريكية بالثورة في ٢ آب ١٩٥٨ واعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان حكومتها استأنفت شحن الادوات الاحتياطية العسكرية للعراق، وانه ليس هناك نية في الوقت الحاضر لاستئناف شحن الاسلحة الى العراق ، كما استأنفت مساعداتها الفنية ايضا [٣] .

وكان احد ابرز اهداف الحكومة العراقية الجديدة هو انتهاج سياسة محايدة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. والتخلص من القيود التي تضعها الولايات المتحدة على المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الى الدول الحليفة والصديقة . لذلك انسحب العراق من جميع الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة. والغيت الاتفاقية العسكرية الثنائية العراقية – البريطانية ١٩٣٠ واتفاقية الامن المتبادل مع الولايات المتحدة ١٩٥٤ ، واتفاقية تقديم المساعدات الاقتصادية (مشروع ايزنهاور ١٩٥٧) كما انسحب ايضا من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩.

واوضح العراق بان هذا القرار لايعني عملا غير ودي وان حكومة العراق ترغب في الصداقة بين العراق والولايات المتحدة على اساس التفاهم المشترك [٤] .

وانتهجت الحكومة الجديدة خطاً الى جانب محاولتها الحد من النفوذ الغربي في العراق تمثل بالتقارب مع المعسكر الاشتراكي (سابقا) ، وحصل على وعد من الاتحاد السوفيتي بدعم خطة التنمية الاقتصادية شملت تقديم مساعدات لانشاء مشاريع صناعية

---

(١) توماس أ.بريسون ، مصدر سابق ، ص ٥٢٤.

(٢) قحطان احمد سليمان ، مصدر سابق، ص ٥٠٢.

(٣) المصدر السابق ، ص ٥١٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٠٥.

وزراعية [١] . كما عقد اكثر من (١٢) اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي ، اذ حصل على كميات ضخمة ومتنوعة من السلاح السوفيتي غطتا النقص الذي كان موجودا في الجيش العراقي . اذ ان الحكومة الامريكية وعلى الرغم من اتفاق الامن المتبادل ١٩٥٤ ودخول العراق حلف بغداد ١٩٥٥ فانها لم تزود العراق باسحلة ثقيلة فضلا عن قلة كميتها [٢] .

وكان رد الحكومة الامريكية وحلفائها على هذه السياسة العراقية الجديدة ان حاولوا استغلال مصالحهم الاقتصادية في العراق من اجل اعادة ارتباط الحكومة العراقية بالغرب ، وعملت من خلال شركاتها النفطية العاملة في العراق على تحريك التمرد الكردي في الشمال [٣] ، فقد زودت العصاة الاكراد منذ عام ١٩٦١ بالسلاح بوصفه وسيلة لاضعاف الجيش العراقي عن طريق تدمير سلاحه وطاقاته العسكرية في قمع الحركة التمردية، فضلا عن اضعاف المركز الدولي السياسي للحكومة العراقية [٤].

واعتمدت الحكومة العراقية اسلوبا تدريجيا في تحقيق المصالح الوطنية في مجال النفط . فأنشات ادارة وطنية مسلحة لمصلحة المصافي الحكومية والغت الادارة الاجنبية وطردت الخبراء الاجانب ، واعتمدت العديد من الاجراءات التي تحقق للحكومة السيطرة على الثروة الوطنية.

وبعد ثلاث سنوات من المباحثات غير المجدية مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق صدر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦١ الذي وضع مبدأ جديدا في علاقات الدولة مع الشركات الاجنبية سجل فيه حق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية من دون الرجوع الى الشركات الاجنبية ، ويُعدّ صدور هذا القانون خطوة مهمة على طريق التحرر الاقتصادي من هيمنة شركات النفط الاجنبية[٥].

---

(١) توماس أ.بريسون ، مصدر سابق ، ص ٥٦٢.

(٢) د.خليل فضيل الكبيسي ، مصدر سابق ، ص ١٦٥.

(٣) محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٣) ص ١٧١.

(٤) د.خليل فضيل الكبيسي ، مصدر سابق ، ص ١٦٥.

(٥) هيئة تحرير كتاب العراق السنوي، ١٩٩٨ ، مصدر سابق، ص١١٣.

عارضت الحكومة الامريكية جهود عبدالكريم قاسم لضم الكويت [١] ووضعت خططا للقيام عند اللزوم بعمليات امريكية لدعم الكويت واعطيت هيئة رؤساء الاركان تعليمات بان تستخدم بعد موافقة ايزنهاور نفسه أي وسيلة تراها ضرورية لمنع هجوم عراقي على هذه الامارة ، ووافق ايزنهاور على تحريك قوة مقاتلة من فوج مشاة البحرية ، لكي يرابط في الخليج [٢] ، ثم اعترفت واشنطن بدولة الكويت ١٩٦١، مما ادى الى سحب السفيرين من بغداد وواشنطن فضلا عن ان العراق كان رافضا للسياسة الامريكية ازاء القضية الفلسطينية وتسليح الكيان الصهيوني. واستمرت بغداد تتهم الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق واستخدام اسلوب التهديد [٣] .

ودعت حاجة العراق للسلع المصنعة الى التعاون التجاري والاقتصادي مع الولايات المتحدة ، حيث كانت العلاقات التجارية بين البلدان في تصاعد ، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية التي يستورد منها العراق بعد بريطانيا [٤] .

لقد شكلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حالة انعطاف حادة في تاريخ العراق السياسي افضت الى احداث تغيرات مهمة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن الثورة ولدت وهي تفتقد فلسفة كلية وبرنامجا للعمل مما ادى الى طغيان الخلافات الشخصية بين كبار الضباط الاحرار واستفحال مظاهر الانقسام ودخول العراق مرحلة الفوضى التي لم تتوقف حتى اعلان ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ [٥] ، واممت الحكومة الجديدة مشاريع تجارية وصناعية كبيرة وتولى القطاع العام مسؤولية اكثر من نصف الصفقات التجارية مع الشركات الاجنبية وثلاثة ارباع التجارة في البلاد ، واستمر السوفيت في تقديم المعونات ، وقبلت الولايات المتحدة الاتجاه الجديد في العراق بتقديمها القروض للتنمية الاقتصادية [٦] .

---

(١) توماس أ . بريسون ، مصدر سابق، ص ٥٦٥.

(٢) بيتر مانغولد ، تدخل القوى العظمى في الشرق الاوسط ، ترجمة اديب شلش (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٥) ، ص ٢١٩.

(٣) كاظم هاشم نعمة ، مصدر سابق، ص ٤٩٧.

(٤) قحطان احمد سليمان ، مصدر سابق، ص ٥١٣.

(٥) هيئة تحرير كتاب العراق السنوي ، ١٩٩٨ ، مصدر سابق، ص ١١٣-١١٦.

(٦) توماس أ. بريسون، مصدر سابق، ص ٥٦٣.

ولم تستمر ثورة ٨ شباط طويلا ، اذ تعرضت لتأمر الاستعمار والرجعية والتفافهما عليها. وشهد العراق في هذه المدة تكالب اجهزة التجسس والمخابرات الامريكية والايرانية والبريطانية والصهيونية للسيطرة على البلاد ، وانتشرت هذه الشبكات في عموم البلاد ، واخترقت القوات المسلحة واجهزة الامن ودوائر الدولة الاقتصادية وغيرها من المراكز الحساسة للدولة والمجتمع . ولم يكن نشاط هذه الشبكات محصورا بجمع المعلومات بل كان نشاطا تخريبيا واسع النطاق يستهدف السيطرة على المراكز المؤثرة في المجتمع لمصلحة الدول الاجنبية وعلى حساب مصلحة البلد [١].

في حرب ١٩٦٧ بين العرب والكيان الصهيوني ، القت الادارة الامريكية بكل ثقلها مع الكيان الصهيوني لحسم الصراع المسلح في مصلحة الصهاينة ، اذ سخرت قمرها الصناعي تلستار لخدمة الكيان الصهيوني ، وقدمت قوات الاستطلاع الجوي الامريكي من قاعدة رامشتاين بالمانيا الغربية (سابقا) سربا كاملا من الطائرات والجنود قامت بمهام الاستطلاع الجوي الليلي على جبهات القتال والتقاط الصور للمطارات والقواعد العربية كما قامت اجهزة الاتصالات والاشارات الامريكية بالتشويش على اجهزة الاتصالات الميدانية العربية [٢] . فضلا عن تاكيد اشكول (رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك) ان الاسطول السادس الامريكي بمثابة احتياطي استراتيجي للكيان الصهيوني [٣]. واعدت الحكومة الامريكية خطة عسكرية للتدخل المباشر اذا ماجرت المعركة ضد مصلحة الصهاينة [٤] .

وذهب بعض الباحثين العرب الى ان خطة حرب ١٩٦٧ كلها قد وضعت في وزارة الدفاع الامريكية، وان العسكريين والخبراء الامريكان باركوها لحرص واشنطن على الاحتياط ضد تحول الدول العربية الراديكالية الى دول تابعة لموسكو واقامة السوفيت قواعد عسكرية فيها [٥] .

---

(١) هيئة تحرير كتاب العراق السنوي ، كتاب العراق السنوي (بغداد ، وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٩٣) ص٥١،٥٠ .

(٢) محمد الفضيلي، حقيقة العدوان الامريكي المتكرر على الوطن العربي . مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد ٧٩ –٨٠ ، ١٩٩١، ص ١٧٩.

(٣) هنري . لورنس ، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٤) محمد الفضيلي ، مصدر سابق، ص ١٧٩.

(٥) د.احمد عبدالرحيم مصطفى ، مصدر سابق ، ص ١٩٩.

وبذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة لجني النتائج السياسية للنكسة ، إذ قامت باستخدام حق النقض (الفيتو) للحيلولة دون قيام مجلس الامن باتخاذ قرار يدعو الى انسحاب القوات المتحاربة الى حدود ماقبل نشوب المعارك، واصدر المجلس القرار (٢٤٢) بتاريخ ٢٢-١١-١٩٦٧ الذي يدعو الى وقف العمليات العسكرية والانسحاب الى حدود الهدنة السابقة ١٩٤٩ [١] ، ويُعد هذا القرار اول قرار يترك معالجة موضوع انسحاب القوات الصهيونية معلقا للمفاوضات بين العرب والكيان الصهيوني [٢] .

ومن الطبيعي ان يكون موقف العرب من الولايات المتحدة عنيفا وحادا ، فقد قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة كما اوقف ضخ النفط اليها.

---

[١] د. محمد عبد العزيز ربيع ، مصدر سابق، ص ١٨٣.

[٢] بسام العسلي ، التعاون الامريكي – (الاسرائيلي) في مشاريع الحرب والسلم . مجلة قضايا عربية، القاهرة ، العدد ١ ، ١٩٧٨، ص٥٥.

المبحث الثاني
العلاقات العراقية ــ الامريكية ١٩٦٨ـ ١٩٩٨

ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨

واجهت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ مهمات صعبة ومعقدة بسبب ماورثته من المرحلة السابقة من تخلف وترد في نواحي الحياة كافة واهتمت قيادة الثورة اهتماماً استثنائيا بتحقيق الاستقلال السياسي الكامل الذي كان ضعيفا لان الاقتصاد العراقي كان مرهونا بالارادة الاجنبية.

في تموز عام ١٩٦٩ توصلت قيادة الثورة الى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي السابق لاستثمار النفط استثمارا وطنيا، هذا الاتفاق الذي عدته الشركات الاحتكارية تحديا خطيرا لمصالحها، فسعت الى افشاله لكن الاتفاق سار بنجاح ، لتحسم بذلك اولى المعارك الوطنية مع الشركات الاجنبية [١] .

وخلال العام نفسه اعلن الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون ماسمى بـ (مبدأ نيكسون) الذي اقر الاعتماد على قوى اقليمية (ايران والسعودية والكيان الصهيوني) لتكون خط الدفاع الاول ضد أي تحديات للمصالح الامريكية في المشرق العربي [٢].

بدأ التفكير العملي في التأميم عام ١٩٧٠ ، وبعد ان فشلت مفاوضات لم يعلن عنها انذاك مع شركات النفط ، اتضح فيها للقيادة العراقية ان الشركات تحاول انتهاج خطة تسويف تهدف الى ترويض الثورة وتهيئة مقدمات اسقاطها [٣] .

وفي نهاية عام ١٩٧١ دعا العراق الشركات الى التفاوض مجددا ، لكن الشركات الاحتكارية حاولت فرض موقف مساوم على القيادة العراقية لكنها ما ان جوبهت بحزم

---

(١) كتاب العراق السنوي، ١٩٩٣، مصدر سابق، ص٥٠.

(٢) الفرد هاليداي، السياسة الامريكية في الخليج العربي، ترجمة د.كاظم هاشم نعمه (بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٨٠) ص ١٠.

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥.

حتى اقدمت على تخفيض الانتاج بنسبة كبيرة جدا لتمنع العراق من توفير احتياطي كبير من (العملة الصعبة) فتعطل خطة التنمية وتجعل الحكومة العراقية في موقف العجز عن الاقدام على أي خطوة، ووجه العراق الانذار الشهير للشركات الاحتكارية في ١٧-٥-١٩٧٢ وحددت مدته باسبوعين للاستجابة للمطالب الاساسية [١].

وجاء تأميم النفط العراقي في ١-٦-١٩٧٢ضربة جديدة لمصالح الشركات الامريكية في العراق ، وقد توقعت الولايات المتحدة فشل قرار التأميم وسقوط الحكومة العراقية كما حصل لمصدق في ايران عام ١٩٥٣. لكن العراق استطاع تحمل اعباء اجراءات تسويق النفط بشكل صحيح ، الامر الذي ادى الى فشل جميع الضغوط التي مارستها الادارة الامريكية لافشال القرار العراقي [٢] . ووجه العراق عائدات نفطه للاستثمار في مشروعات تنمية طموحة تستهدف الوصول بالعراق الى دولة متقدمة صناعيا وعلميا وزراعيا [٣] .

وعمد العراق الى انتهاج سياسة الحياد مع دول العالم المختلفة في اطار من التكافؤ في المصالح المتبادلة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واثمرت هذه السياسة في نيسان عام ١٩٧٢ ، اذ عقد العراق مع الاتحاد السوفيتي السابق معاهدة الصداقة والتعاون، وعدت واشنطن هذه المعاهدة تحالفا سياسيا دفاعيا بغية حصول السوفيت على تسهيلات عسكرية وبحرية في الموانئ العراقية [٤] . كما ساد اتجاه لدى الحكومة الامريكية من احتمال ان يصبح العراق اداة لتنفيذ السياسة السوفيتية ، فقامت بالتنسيق مع شاه ايران السابق في كانون الاول من العام نفسه على تنفيذ حركة تأمرية

---

(١) الفرد هاليداي ، مصدر سابق ، ص ٥٦.

(٢) سعدون حمادي وآخرون ، اضواء على تطورات قضايا النفط في العراق (بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٢) ص ١٧.

(٣) جمال الدين حسين ، حرب تحرير الكويت حرب تدمير العراق (القاهرة ، مكتبة مدبولي الصغير، ١٩٩١) ص ٧١.

(4) J.B, Jellg , Arabia the Gulffand the west,(New York Basic Book Since, 1980) , p 281.

نقلا عن فاطمة حمدي العاني ، العلاقات العراقية الامريكية مابين ١٩٦٧ / ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٨، ص١٣٤.

ايرانية لوضع العراق تحت الهيمنة الامريكية ، الا ان الحكومة العراقية استطاعت القضاء على هذه المؤامرة. [١]

وضمن هذا التوجه سعت الحكومة الامريكية الى احتواء التوجهات العراقية الاستقلالية سياسيا واقتصاديا، اذ استثمرت المشكلة الكردية لكي ينشغل العراق بمشاكله الداخلية ، وقدمت المساعدات المالية للاكراد لتغطية نفقات الاسلحة الامريكية الممنوحة لهم [٢] .

في تموز ١٩٧٢ جاءت اول مبادرة من الادارة الامريكية بشأن اعادة العلاقات العراقية – الامريكية ، واتفق الجانبان على اقامة شعبتي رعاية مصالح في البلدين ، ولم تعتقد بغداد ان هذا الاجراء امر جديد بل انه جاء نتيجة تأميم النفط [٣] .

ورفض العراق دعوة امريكية لتطوير العلاقات بين البلدين لان الاسباب التي قطعت من اجلها العلاقات مازالت قائمة ، وان عودة العلاقات مرهونة بتأمين حق الشعب الفلسطيني وعدم تسليح ايران او تسليمها اسلحة شرط عدم استخدامها ضد العراق او أي بلد عربي آخر [٤] .

في تشرين الاول عام ١٩٧٣ اندلعت الحرب العربية –الصهيونية الرابعة، فاقامت الادارة الامريكية جسرا جويا لتزويد الصهاينة بالاسلحة والذخائر، كما وجهت اسطولها السادس الى شرق البحر الابيض المتوسط ، كذلك جرى تخصيص ٢,٢ مليار دولار مساعدة عسكرية للكيان الصهيوني [٥] وكرد فعل للمساعدات الامريكية للكيان الصهيوني ، اتفقت الدول العربية على خفض الانتاج النفطي بنسبة ٢٥% ، وكاد ان يؤدي هذا القرار الى نتائج ايجابية لصالح العرب الا ان وزير الدفاع الامريكي السابق جيمس شليسيغر هدد الدول العربية المنتجة للنفط في كانون الثاني عام ١٩٧٤انه بامكان الحكومة الامريكية اللجوء الى استعمال القوة العسكرية ضدها في حال استمرار استعمال سلاح النفط ،

---

(١) كتاب العراق السنوي ، ١٩٩٨ ، مصدر سابق، ص٢٧٩.

(٢) انظر : فاطمة حمدي ، مصدر سابق ، ص ٤٩ ومابعدها.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٠.

(٥) يفغيني بريماكوف ، الولايات المتحدة الامريكية والصراع العربي – الاسرائيلي ، ترجمة علي هورو ، ط٢ (بيروت : دار الفارابي، ١٩٨٠) ص ١٠٥.

ووافقت السعودية ومصر وبقية الاقطار الخليجية على الغاء سلاح النفط فيما عارض العراق والجزائر وسوريا وليبيا ذلك . وكانت وجهة نظرهم ان الهدف الاساسي لاستعمال سلاح النفط لم يتحقق، أي لم يتم الانسحاب الصهيوني من كافة الاراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني [١] .

ومنذ ذلك الوقت لمح الساسة الامريكان عن خطط لاحتلال آبار النفط في الخليج العربي.

واعترضت الولايات المتحدة على حصول العراق على تسهيلات نووية من فرنسا وايطاليا عام ١٩٧٦، وطلبت من رئيس الوزراء الفرنسي عدم تزويد العراق بمفاعلات نووية متطورة لكن فرنسا لم تستجب للطلب الامريكي [٢] .

وكان موقف العراق المؤيد للقضية الفلسطينية والرافض للمشروعات الامريكية والصهيونية لفرض تسويات سياسية على حساب الحق الفلسطيني والحقوق العربية ، من الاسباب الرئيسة التي دعت الى اتخاذ الادارة الامريكية اجراءات ضد العراق بوصفه بالدولة المؤيدة للارهاب الدولي عام ١٩٧٧ ، وقد رفض العراق عدّ موقفه من كفاح الشعب الفلسطيني نوعاً من الارهاب [٣] .

بذلت الدبلوماسية الامريكية جهودا كبيرة دفعت مصر نحو مسيرة الاستسلام، واثمرت المساعي الامريكية بين مصر والكيان الصهيوني الى عقد اتفاقية كامب ديفيد التي حققت مكاسب عديدة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

ولقد اعلنت بغداد استعدادها لاستضافة الحكومات العربية في مؤتمر قمة للحيلولة دون تنفيذ هذه الاتفاقية . وظنت الادارة الامريكية ان الدول العربية المعتدلة قادرة في حال عقد المؤتمر على توجيهه بالاتجاه الذي ترضى عنه واشنطن . لكن مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ استطاع ان يبلور موقفا عربيا موحدا وواضحاً إذ نضمت القمة آلية للعمل العربي

---

(١) انظر: د.محمد الاطرش ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي ١٩٧٣–١٩٧٥ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ص ٦٦ ومابعدها .

(٢) جوديت بيريرا ، السباق النووي بين العرب و اسرائيل (لندن : مركز الدراسات الدولية ، ١٩٨٣م) ص ٥٠.

(٣) فاطمة حمدي ، مصدر سابق، ص ١٤٤.

المشترك ، لكن تخلي حكام الخليج عن التزاماتهم وتأمرهم على النهج القومي واستمرار السادات على نهجه ، ادت كلها الى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ [١] .

واتخذ مؤتمر وزراء خارجية العرب في بغداد عام ١٩٧٩ اجراءات عملية ذات طابع اقتصادي وسياسي ضد نهج السادات الاستسلامي، اذ اعلنت الدول العربية مقاطعة مصر اقتصاديا، واوقفت عنها المساعدات ، كما قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة.

واصيبت الدوائر الامبريالية والصهيونية بصدمة من حجم التأييد العربي الشعبي والرسمي للمؤتمر، إذ إن الصمت الذي قوبلت به اتفاقيات كامب ديفيد من اطراف عربية تحول وخلال مدة قصيرة الى رفض شامل والى حركة ايجابية فاعلة باتجاه المواجهة الحقيقية مع العدو الصهيوني.

شعرت الولايات المتحدة بعد سقوط الشاه عام ١٩٧٩ والغزو السوفيتي لافغانستان، ان مصالحها النفطية في الخليج العربي مهددة بالاخطار، وان استراتيجيتها التي ارتكزت على حلفائها المحليين قد فشلت ، فانكبت على دراسة التقارير والابحاث الخاصة بموضوع التدخل المباشر في الخليج العربي ، الى ان تبلورت الفكرة فيما سمي بـ (مبدأ كارتر) عام ١٩٨٠ [٢] .

ووفقا لهذا المبدأ فان أي محاولة من جانب أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ... ستعد هجوما على مصالح الولايات المتحدة الخارجية ومن ثم سترد بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية [٣] .

وجاهدت الادارة الامريكية لايجاد الوسائل المادية التي تحقق لها اهداف سياستها، فكان تطوير القيادة الموحدة والقيادة المركزية الامريكية . وكذلك تطوير مواقع متعددة

---

(١) كتاب العراق السنوي ، ١٩٩٣، مصدر سابق ، ص٧١.

(٢) د. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ٢٠٠٠م) ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) مايكل كير، اتجاهات التدخل الامريكي في الثمانينات، ترجمة د.محجوب عمر (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٢م) ص٤٧.

لانتشار قوات الطوارئ في الخليج العربي . كما عملت على تحسين روابطها مع دول الخليج العربي لتضمن توافر التسهيلات التي تساعدها في نشر قواتها في المنطقة[١].

ومن خلال هذا المبدأ عبرت الحكومة الامريكية وبصورة رسمية عن قلقها الشديد ازاء الخطر الذي يواجهها هي وحلفاؤها في منطقة الخليج العربي [٢] .

كما عبر المبدأ على توجه امريكي جديد مبني على اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على قواتها الذاتية بدلاً من اعتمادها على الحلفاء [٣] .

وفي ٨ شباط عام ١٩٨٠ اعلن الرئيس صدام حسين مبادئ الاعلان القومي الذي عكس منهجا عربيا قوميا اراد فيه العراق من الدول العربية كافة ان تعلن التزامها برفض وجود الجيوش والقوات العسكرية واي قواعد اجنبية او منح تسهيلات لها في المنطقة، ورأى سفير الولايات المتحدة في مصر في شهادته امام الكونغرس " ان الاعلان القومي جاء كرد فعل فوري على مبدأ كارتر وانه من ابرز التطورات التي تأثرت بها واشنطن في مطلع عام ١٩٨٠ [٤] .

كما توصل التحليل الامريكي الى عدّ الاعلان القومي مؤشرا على ظهور العراق قوة اقليمية في الوطن العربي[٥] ، والخليفة المعقول كرائد للعالم العربي لاسيما بعد انسحاب مصر من ميدان السياسة العربية ١٩٧٩ [٦] . لذلك كان المطلوب هو الحيلولة دون بروز العراق قوة عسكرية ذات ثقل سياسي مؤثر ، ومن هنا أتت الحسابات الامريكية على ان

---

(١) د. احمد ابراهيم خضر، الاسلام والكونغرس (جدة : دار المعالم الثقافية ، ١٩٩٤م) ص٢١٠.

(٢) د.اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص ١٣٩.

(٣) د.حافظ برجاس، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

(٤) المناقشات البرلمانية – الامريكية المستمرة حول اهتمامات الولايات المتحدة وسياساتها في منطقة الخليج العربي ، ترجمة وديع ميخائيل حنا (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٣)، ص٤٧٧.

(5) Edmund Ghareeb , Domestic and Development in Iraq , (Washington : American Foreign policy Institute , 1986) . P 31-32.
نقلا عن : فاطمة حمدي ، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٦) د. احمد ابراهيم خضر، مصدر سابق، ص ١٧٧.

استنزاف قوة العراق العسكرية في حرب مفتوحة ضد ايران كان سيضعف من قوة نظامها واستقراره الداخلي، ويضاعف من حدة الضغوط التي سيتعرض لها نتيجة لاستنزاف موارده الاقتصادية وطاقاته البشرية المحدودة نسبيا [١] .

ورأت الادارة الامريكية في استمرار الحرب العراقية – الايرانية مصلحة لها ولحلفائها شرط الا تمتد الى مناطق اخرى والا تهدد النفط وممراته، لان الحرب تدور بين خصمين لها، العراق الذي يشكل تهديدا للكيان الصهيوني ، وايران التي جاهرت بعدائها للسياسة الامريكية، كما ان الدولتين تطالبان باستمرار رفع اسعار النفط مقابل الدول المعتدلة كالسعودية التي تخدم سياستها النفطية المصالح الامريكية والغربية كما ان اطالة الحرب سوف ينهك كلا الجانبين ويؤدي الى تحجيم دور العراق الاقليمي [٢] .

في عام ١٩٨١ قام ديفيد كمحي مدير عام وزارة خارجية الكيان الصهيوني بزيارة الى واشنطن بهدف التنسيق مع المسؤولين الامريكيين لتوجيه ضربة الى العراق بدعوى امتلاكه الاسلحة الكيمياوية [٣] ، وضربت الطائرات الصهيونية المنشآت النووية العراقية السلمية في ٨-٦-١٩٨١. ادانت الولايات المتحدة الضربة الصهيونية في الوقت الذي صوتت فيه ضد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لادانة التسلح النووي الصهيوني .

وفي اعقاب تسلم ادارة ريغان السلطة عام ١٩٨١ ، اقدمت على رفع اسم العراق من قائمة الارهاب الدولي بناء على توجيهات و اقتراحات رجال الاعمال الامريكيين[٤]، واشار السيد الرئيس صدام حسين الى تطور العلاقات بين العراق والولايات المتحدة في

---

(١) د.اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، (مصدر سابق)، ص ٢٠٣.

(٢) د.حافظ برجاس، مصدر سابق، ص ٢٩٢.

(٣) انظر: تقرير بعنوان " زيارة كمحي لواشنطن جزء من التنسيق الامريكي (الاسرائيلي) ضد العراق" ، بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، ١٣-٥-١٩٨٣.

(٤) تقرير وكالة الانباء العراقية ، ٩-٢-١٩٨٢.

١٦-٧-١٩٨١ . واكد ان واشنطن تقدمت بمقترحات بشأن تذليل الصعاب في وجه الاتصالات التي وافق العراق عليها في اطار العلاقات المتكافئة والمعاملة بالمثل [١] .

وفي ٢٦-١١-١٩٨٤ اتفقت الحكومة العراقية والحكومة الامريكية على استئناف العلاقات الدبلوماسية [٢] . ان عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في فترة الحرب لايعني ان ضرورات الحال آلت الى هذه النتيجة ، ولكن لايمكن اسقاط تأثيرها في قرار اعادة العلاقات بين البلدين [٣] .

ومن وجهة نظر بغداد ، كانت عودة العلاقات تعبيرا عن سياسة حفظ التوازن في علاقات العراق الدولية ، فالعلاقة مع واشنطن تكمل وتوازن علاقة الصداقة والتعاون مع موسكو ، كما ان العراق اعاد علاقاته الدبلوماسية مع واشنطن من موقع قوة بعد تحسن موقفه العسكري والاقتصادي تحسنا كبيرا [٤] .

وعلى الرغم من اعلان الولايات المتحدة الحياد الرسمي من الحرب العراقية الايرانية ، فقد استطاعت الولايات المتحدة ان تبقى على قدر من علاقات التسلح والتعاون الاقتصادي مع ايران اما مباشرة او عبر طرف ثالث وهي الكيان الصهيوني، إذ تلاقت مصالح الادارة الامريكية مع الكيان الصهيوني في محاولة انهاك العراق [٥] . وقام الصهاينة بتشجيع من الولايات المتحدة بتزويد ايران باسلحة امريكية فيما عرف بفضيحة (ايران – غيت) عام ١٩٨٦ [٦] ، وعلى الرغم من الاعتذار الامريكي الا ان العراق عدَّ التصرف الامريكي سببا في كشف عدم الاخلاص الامريكي[٧].

---

(١) المؤتمر الصحفي للسيد صدام حسين ١٩-٧-١٩٨١ ، من خطب واحاديث السيد الرئيس صدام حسين في معركة قادسية صدام، (بغداد: وزارة الدفاع – دائرة التوجيه السياسي، ١٩٨٢) ج٢، ص ٨٦.

(٢) صحيفة الجمهورية ، ٢٧-١١-١٩٨٤.

(٣) د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سابق ، ص٤٩٨.

(٤) تمام البرازي، العراق وامريكا ٨٣-١٩٩٠ (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ب . ت) ص٩٩.

(٥) كاظم هاشم نعمة، مصدر سابق، ص ٤٩٨.

(٦) محمد عبدالعزيز ربيع، مصدر سابق، ص ١٩١.

(٧) تمام البرازي، مصدر سابق، ص ٢٧٤.

ولم تقم الحكومة الامريكية وحلفائها بأي مساع جدية لايقاف الحرب العراقية – الايرانية من خلال مجلس الامن الدولي او من خلال المفاوضات الدبلوماسية [١] .

في عام ١٩٨٧ تعرضت ناقلات النفط من مختلف الجنسيات للهجمات العراقية والايرانية ، وامام هذا التطور الخطير في الاعمال الحربية والتي اصبحت تهدد مصالح الغرب وحرية الملاحة في مياه الخليج ، وجدت الادارة الامريكية الطامعة في الثروة النفطية ،المبررات الحاسمة لحضورها العسكري المباشر وتعزيز اساطيلها البحرية في المنطقة [٢] .

ومارس الاسطول المتعدد الجنسيات ضغطه على ايران وحرمها كل وسائل الضغط على جيرانها، وقد ترجم تدخل القوى الكبرى في وقف الحرب في القرار رقم ٥٩٨ الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ ٢٠-٧-١٩٨٧ الذي قضى بفرض وقف اطلاق النار وتسوية الخلافات بالطرائق السلمية [٣] ، لكن ايران رفضت القرار فيما رحب به العراق .

في ١٧ نيسان ١٩٨٨ قامت القوات العراقية بتحرير شبه جزيرة الفاو واعقبتها تحرير حقول مجنون في تموز ١٩٨٨ ، واجبرت هذا الهزائم المتتالية الحكومة الايرانية على الالتزام بقرار وقف اطلاق النار في ٨-٨-١٩٨٨.

وجاء انتصار العراق في الحرب فافقد الامريكيين توازنهم لانهم كانوا يريدون استمرار اللامنتصر واللامهزوم في هذا النزاع . وبدأت الخلافات العراقية – الامريكية تطفو على السطح ، بدأتها واشنطن بالاحتجاج على تطوير العراق صواريخ بالستية والحصول على التكنولوجيا الغربية [٤] ، كما قامت الولايات المتحدة بتشجيع بعض الاقطار العربية ، ولاسيما الكويت بالضغط الاقتصادي على العراق، واعدة اياها بالدعم ازاء أي تهديد عراقي محتمل [٥] .

---

(١) حمزة مصطفى (الاعداد) ، الابعاد القومية والدولية للعدوان على العراق ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٣) ص١٦.

(٢) د.حافظ برجاس، مصدر سابق ، ص ٢٩٩.

(٣) هنري لورنس ، مصدر سابق، ص ٣٧٩.

(٤) تمام البرازي ، مصدر سابق، ص ٤١٧.

(5) Majid Khaddari and Edmund Ghareeb, war in th Gulf , 1990- 91 : The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications (New York : Oxford University Press, 1997).

طالب العراق الاقطار العربية النفطية باعفائه من الديون المترتبة عليه من جهة، ثم دعاها الى خفض انتاج النفط من جهة اخرى بغية رفع اسعاره وزيادة عائداته التي تساعده في اعادة اعمار العراق وتنشيط قواه الانتاجية لكن هذا الطلب اصطدم برفض الحكومة الكويتية [١] ، بل بالعكس فانها طالبت بالحاح بدينها المستحق على العراق وذهبت الى ابعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق الى احد البنوك الامريكية (ستي بنك) فجعلت الحكومة العراقية بذلك مسؤولة عن التسديد امام الولايات المتحدة عينها [٢] .

وفيما يتعلق برفع اسعار النفط ، فقد طالب العراق برفع سعر البرميل من ١٨ دولارا الى ٢٥ دولارا عن طريق خفض الانتاج لكن الكويت لم تلتزم بحصص الانتاج التي حددتها منظمة الاوبك، مما ادى الى هبوط سعر البرميل الى ١٥ دولارا للبرميل ، وكان الجزء الاكبر من زيادة الانتاج الكويتي يأتي من حقل الرميلة الواقع في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين [٣] . مما ادى الى خسارة العراق ٧ مليارات دولار سنويا [٤] .

وادى اعلان العراق امتلاك السلاح الكيمياوي المزدوج الى قيام توازن استراتيجي بين العرب والكيان الصهيوني [٥] وفسرت الادارة الامريكية التحول النوعي في القدرات العسكرية العراقية بانه يمثل انعطافا حادا في التوازن الاستراتيجي الاقليمي، وليس من صالح الكيان الصهيوني[٦] .

نقلا عن مجلة المستقبل العربي ،بيروت، العدد ، ٢٤٣، ١٩٩٩، ص ١٦٤ .

(١) د.حافظ برجاس ، مصدر سابق، ص ٣٠٧.

(٢) د.علي نعمة ، خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية (بيروت : دار النوال،١٩٩٢) ص٣١.

(3) Joel Beinin , Origins of the Gulf war (New Jersey : Open Magazine , 1991) p.8.

نقلا عن : حافظ برجاس ، مصدر سابق، ص ٣٠٧.

(٤) د.حسن محمود علي الحديثي ، قضية الحصار وافاق المستقبل، مجلة ام المعارك ، بغداد، العدد ١٦ ، ١٩٩٨ ، ص٦٠.

(٥) صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة ، (بغداد : مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، ١٩٩٥) ص١١.

(٦) تمام البرازي، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

وبدأت الادارة الامريكية بالتنسيق مع الكيان الصهيوني للاعداد لمؤامرة واسعة على العراق [١] . فشنت حملة اعلامية استفزازية ضد السياسة العراقية المستقلة، شاركت فيها ٦٨٠٠ اذاعة و٧٥٠ قناة تلفزيونية و ١٦٠٠ صحيفة يومية، نشرت تصريحات بالتهديد بتوجيه ضربات امريكية – صهيونية لاكثر من ٤٠ هدفا استراتيجيا صناعيا في العراق، ووضع سيناريو لعزل بغداد سياسيا ومن ثم القيام (بلعبة حرب) ضد العراق [٢] .

ولذلك اعلن العراق في ٢-٤-١٩٩٠ عن تنبيهه لستراتيجية الرد بضربة ثانية ، وعلى الرغم من التفسيرات الرسمية المعلنة التي قدمها العراق لتوضيح المقاصد الحقيقية من تبني هذه الاستراتيجية بكونها تشكل رادعا ضروريا لاي عمل عسكري استباقي قد يقدم عليه الكيان الصهيوني ضده وان العراق لن يكون الطرف المبادر بعمل عسكري،فان حقيقة هذه النوايا كانت قد فسرت بشكل خاطئ [٣] .

في نهاية نيسان ١٩٩٠ اجتمعت لجنة برئاسة (روبرت غيت) نائب مستشار الامن القومي الامريكي لاعادة تقويم السياسة الامريكية تجاه العراق ، وانهت اللجنة اعمالها باعداد مقترحات بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق بضمنها الغاء قرض يغطي مشترياته من الحنطة الامريكية وحظر بيع الصادرات التقنية اليه [٤] .

وقد افادت صحيفة نيويورك تايمز يوم ٢ نيسان ١٩٩٠ ان المسؤولين الامريكان يخططون لحرب مريعة جداً ... حرب ستجعل العالم كله يوافق على النظام العالمي الجديد [٥] .

---

(١) د. شفيق السامرائي ، الوجود الاجنبي في الخليج العربي في كتاب ازمة الخليج (بغداد : الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،١٩٩١) ص ١١.

(٢) د.غازي فيصل حسين ، البعد الامريكي للحظر الاقتصادي الدولي على العراق ، مجلة ام المعارك ، بغداد ، العدد ١٦، ١٩٩٨ ، ص ٣٥.

(٣) د.قحطان احمد سليمان، الهيمنة الامريكية على العالم، كيف؟ ولماذا تمر عبر العدوان على العراق؟ مجلة افاق عربية، بغداد ، العدد ١ ، ١٩٩٣، ص٣٨.

(٤) نورو دايفس ، درع الصحراء وفضيحة النظام العالمي الجديد، ترجمة بشير شريف البرغوثي (عمان : دار الدليل للنشر والتوزيع والدراسات ، ١٩٩١) ص١٦.

(٥) نقلا عن : نورو دايفس ، المصدر السابق، ص ٨٥.

في ٣١-٧-١٩٩٠ فشلت مفاوضات جدة بين العراق والكويت بشأن ترسيم الحدود والقضايا المعلقة بين البلدين عندما تجاهل وفد النظام الكويتي مطالب الوفد العراقي ، وقد وصف موقف الكويت في هذا الاجتماع بانه مناور ومضلل ، ولاتخلو لهجته من عبارات التهديد الصريح بان للكويت اصدقاء يحموها [١] .

ومنذ الخطوة الاولى لدخول القوات العراقية الكويت ، بدا وكأن اللحظة التي انتظرتها الولايات المتحدة طويلا لفرض سيطرتها المباشرة على الخليج العربي قد ازفت ، وهذا يفسر ان الترتيبات التي اتخذتها الادارة الامريكية بعناية فائقة كانت مدروسة تماما ، إذ قامت بتجييش الامم المتحدة لاتخاذ قرارات الادانة والمقاطعة والحظر، واستنفار القوات الامريكية البرية والبحرية والجوية للتوجه مباشرة الى المنطقة مزودة باحدث الات الدمار والاقمار الصناعية، وجذب الاتحاد السوفيتي السابق الى دائرة التحالف الدولي، وتنسيق كامل مع معظم الدول الاوربية الفاعلة عسكريا ولوجستيا ، وفرض غرامات مالية على اليابان والمانيا والدول العربية النفطية لتمويل حرب الخليج وفقا للارقام التي حددتها الحكومة الامريكية نفسها، واستقطاب مجموعة واسعة من الدول العربية الى جانب التحالف الدولي للمشاركة عسكريا في الحملة ضد العراق، واقناع الكيان الصهيوني بعدم الدخول في هذه الحملة مقابل اغداق مليارات الدولارات عليه وتزويده باحدث الشبكات الصاروخية وحصر التغطية الاعلامية للمعركة بمراسلي وكالة CNN الامريكية التي ادت دورا اساسيا في القصف الاعلامي[٢] .

ورفضت الادارة الامريكية المبادرات العراقية السلمية واي مفاوضات ، وآخر عرض اعلن عنه قبل قصف العراق كان في ٢ شباط ١٩٩١ وتضمن انسحابا عراقيا كاملا من الكويت – من دون التطرق لمسألة الحدود – ولكنه ارتبط بمسائل اخرى مثل: القضاء على اسلحة الدمار الشامل في المنطقة كلها وتنفيذ كل قرارات الامم المتحدة

---

[١] الان غريش ، الخليج العربي : مفاتيح لحرب معلنة ، ترجمة ابراهيم العريس (قبرص : شركة الارض للنشر المحدودة ، ١٩٩١)، ص٢١٧.

[٢] مسعود ظاهر ، المتغيرات الدولية : حرب الخليج ومستقبل الوطن العربي ، مجلة الوحدة، الرباط ، العدد ٧٩ / ٨٠ ، ١٩٩١ ، ص ٤١.

الصادرة للمنطقة ، وردت الادارة الامريكية بانه لاسبيل للدبلوماسية [١] . واختارت الولايات المتحدة الحل العسكري منذ الوهلة الاولى وسلكت طريق الامم المتحدة لتضفي على هذا الخيار الشرعية الدولية على اساس ان العراق خارج على قواعد القانون الدولي ، والحصول من مجلس الامن على قرارات تمنحها الشرعية الدولية وتعطيها حرية الحركة في تدخلها العسكري [٢] . وضم التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المحدة ٢٩ دولة واخذ يضغط على العراق ويحاصره عبر الشرعية الدولية ، ولاول مرة في تاريخ الامم المتحدة اصبح مجلس الامن في حالة انعقاد شبه دائم واصدر خلال المدة من ٢ آب الى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ اثني عشر قرارا ، جميعها ملزمة ، وكان اخر هذه القرارات القرار رقم (٦٧٨) الذي اوكل الى دول الائتلاف الغربي ، مهمة استخدام القوة العسكرية على النحو الذي تراه بصورة منفردة، وهو ماكان يعني احتفاظ الولايات المتحدة بالحرية الكاملة في الحركة بعيدا عن أي تدخل من مجلس الامن ، وهو الامر الذي يتنافى مع ماقررته احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة التي يستفاد منها انه يتعين ان يجري الاعداد لاي تحرك عسكري دولي بوساطة مجلس الامن وبمعاونة لجنة الاركان التابعة له [٣] . وعلى الرغم من ان الصين (وهي عضو دائم في مجلس الامن) امتنعت عن التصويت على هذا القرار – ينص ميثاق الامم المتحدة وفقا للمادة ٢٧(٣)على ان تصدر القرارات من مجلس الامن في المسائل الاخرى بموافقة تسعة اصوات تكون من بينها اصوات الاعضاء الدائميين متفقة – الا انه اصبح شرعيا وملزما للعراق [٤] .

وخلال هذه المدة بدأت الولايات المتحدة بنشر القوات المسلحة للتحالف في منطقة الخليج العربي ، وشكلت القوات الامريكية ٩٠% من هذا الحشد العسكري الضخم [٥] .

---

(١) نعوم تشومسكي ، ماذا يريد العم سام ؟ !! ترجمة عادل المعلم (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٨) ص٤٩.

(٢) د.حافظ برجاس ، مصدر سابق، ص ٣١٠.

(٣) ممدوح محمود مصطفى ، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٥) ص ٥٤-٥٥.

(4) Majid Khadduri , Op.Cit.

(٥) د.حافظ برجاس ، مصدر سابق، ص ٣١٣.

بدأت القوات الامريكية ضرباتها الجوية للعراق في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٩١. وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٩١ اعلم العراق مجلس الامن الدولي بانه قد وافق على الانسحاب من الكويت ، ولكن القوات الامريكية بدأت هجومها البري في اليوم نفسه . وفي يوم ٢٧ شباط ١٩٩١ اعلم العراق الامين العام للامم المتحدة بانه قد سحب قواته من الكويت لكن القوات الامريكية واصلت الهجوم على القوات العراقية المنسحبة [١] .

وعلى الرغم من ان الادارة الامريكية هددت بعد ٢ آب ١٩٩٠ بضرب ٢٠٠ هدف لتدميرها، الا انها انجزت تدمير ٨٠٠ هدف استراتيجي لغاية وقف اطلاق النار[٢].

وخلال مايقارب ٤٥ يوما من العمليات العسكرية . القي على العراق ٨٨ الف طن من القنابل خلال مائة الف ضربة جوية دمرت خلالها البنى الارتكازية العراقية من طرق وجسور ومحطات تزويد بالمياه والطاقة وصناعات نفطية وقدرات انتاج الغذاء وتوزيعه، كما استخدمت الولايات المتحدة اسلحة اليورانيوم المنضب وقنابل النابالم والقنابل العنقودية، ولم يجر اعلام مجلس الامن باستخدام هذه الاسلحة وقتها [٣] .

وادى القصف الامريكي المكثف خلال هذه الحرب الى تلوث البيئة العراقية بموجات من الاشعاع والمواد السامة (جزيئات مشعة من قذائف اليورانيوم المنضب وغازات اعصاب ومواد كيمياوية) [٤] . فقد اطلقت القوات الامريكية مابين ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ قذيفة مشبعة باليورانيوم المنضب الخارق للدروع، وفي البيئة العراقية اليوم مايصل الى ٧٠٠ طن من اليورانيوم المشع [٥].

---

(١) كارين باركر ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق، ترجمة ايمان احمد ، مجلة ام المعارك، بغداد ، العدد ٢٠/١٩ ، ١٩٩٩، ص ٧٢.

(٢) حامد يوسف حمادي ، استنادا الى معلومات موثقة في تقارير البنتاغون، عرضت في ندوة الرد الحضاري المقابل، بغداد ، ١٩٩٧ ، نقلا عن مجلة ام المعارك ، بغداد، العدد ١٦،١٩٩٨، ص ٣٧.

(٣) كارين باركر ، مصدر سابق ، ص ٧٢-٧٣.

(٤) انظر : رانيا المصري، النفايات المشعة والامراض، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٥٩ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٨ ومابعدها.

(٥) المصدر السابق.

وادى هذا التلوث البيئي الى ارتفاع نسبة الاصابة بالسرطان والولادات المشوهة ولاسيما في جنوب العراق بنسبة ٣٠٠% منذ عام ١٩٩١.

كذلك ادى الى زيادة في نسبة الاصابة بالامراض في الثروتين النباتية والحيوانية، اذ ماتت نصف اشجار النخيل الحيوي في العراق أي مامجموعه ١٥ مليون شجرة حتى الان، وانخفض عدد الثروة الحيوانية بنسبة ٤٠% في السنوات الخمس التي تلت اندلاع الحرب عام ١٩٩١ [١].

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز ان الضربات الامريكية اصابت ٧% فقط من المواقع العسكرية و٢٣% من الصحراء و٧٠% كانت مواقع مدنية [٢] .

ونقلت اذاعة الكيان الصهيوني مساء يوم ٢٠ شباط ١٩٩١ عن الحاخام موشيه هيرش وهو من زعماء حركة (ناطوري كارتا) قوله (ان – اسرائيل – هي نفسها التي حرضت وشجعت الولايات المتحدة على اشعال فتيل الحرب في منطقة الخليج ١٩٩١ ، ليس من اجل الكويت والسعودية. وانما من اجل تدمير البنية العسكرية والصناعية والاقتصادية العراقية والقضاء على صدام حسين الذي طالب برفع الصهاينة يدهم عن الارض الفلسطينية التي يحتلونها ويسيطرون عليها) [٣] . ويؤكد الكاتب عادل صفتي (ان دمار العراق يجب ان ينظر اليه على انه محاولة من الولايات المتحدة لمنع كل التهديدات المحتملة على امنها ولتدعيم الهيمنة الصهيونية) [٤] .

وحققت الولايات المتحدة من خلال حرب الخليج ما كانت تصبو اليه من وجود عسكري دائم في المنطقة بموجب اتفاقيات عسكرية امنية مع معظم الدول الخليجية، كما حصلت على تسهيلات لتخزين العتاد والاسلحة الامريكية في اراضي تلك البلدان تحسبا لاي نزاع يقع في المستقبل [٥] .

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نقلا عن :المصدر السابق ، ص ١٣٤.

(٣) نقلا عن : علي خليل شقرة ، دور (اسرائيل) في حرب الخليج (عمان : دار الابداع للنشر، ١٩٩١) ص ٤٤.

(٤) نقلا عن : د . فواز جرجيس ، السياسة الامريكية تجاه العرب – كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ص ١٥٥.

(٥) د.حافظ برجاس، مصدر سابق، ص ٣٢٤.

بعد انتهاء الحرب خول مجلس الامن في قراره ٦٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ (الفقرة ٢٠) الاستمرار في استخدام المقاطعة الاقتصادية واضاف هذا القرار شرطا جديدا لكي يرفع الحصار مؤداه ان المقاطعة سوف تبقى حتى يزيل العراق كل اسلحته البايولوجية والكيمياوية ومنشآت تصنيعها وكل صواريخه البالستية ذات المدى الذي يزيد على ١٥٠ كم ، وان يوافق على عدم حيازة او تطوير الاسلحة باي شكل من الاشكال ، ولمتابعة هذه المتطلبات الجديدة، خولت لجنة من الخبراء الفنيين (اطلق عليها اونسكوم) مراقبة وتدمير الاسلحة النووية للعراق [١] . ويذكر روجيه غارودي ان الكيان الصهيوني هو الذي طلب من الادارة الامريكية وتحت عباءة الامم المتحدة ، تفتيش العراق من اجل تدمير منشآته النووية ، حتى السلمية منها [٢] .

وكان رد العراق على العدوان هو قرار اعادة بناء مادمرته الحرب بشكل شامل وبالقدرات والامكانات المحلية فقط من دون الاعتماد على الشركات والمهارات والعملات الاجنبية، وهو رد حضاري فوت الفرصة على الادارة الامريكية وحلفائها في تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية في العراق [٣] . كما نجح العراق في تجنب اندلاع مجاعة خططت لها من قبل الادارة الامريكية ، واستطاع ان يحافظ على قدر مهم من التوازن الداخلي والامن الاقتصادي والسياسي مع ان المخابرات الامريكية انفقت اكثر من ١٠٠ مليون دولار لزعزعة الاستقرار [٤] .

في ايار عام ١٩٩١ ، اعلن جورج بوش بصراحة في الامم المتحدة ضرورة الابقاء على الحظر حتى يترك السيد الرئيس صدام حسين السلطة . ولاول مرة تعلن احدى الدول بوضوح انها ستجوع شعبا حتى يأتي بحكومة يوافق عليها [٥] .

وللتخفيف من حدة هذا المطلب ولكي لاتثير الادارة الامريكية ردود افعال دولية لسلوكها الذي يفصل بين (الالتزام القانوني) و (الغرض السياسي) اتبعت ادارة بيل

---

(١) كارين باركر، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٢) روجيه غارودي ، حفارو القبور : الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها ، ترجمة عزة صبحي (القاهرة : دار الشروق ١٩٩٨) ص ٤٢.

(٣) كتاب العراق السنوي، ١٩٩٨ ، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

(٤) د.غازي فيصل حسين ، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٥) روجيه غارودي، مصدر سابق ، ص ٤٥.

كلنتون سبيلا مغايرا مع بقاء المقصد الامريكي ثابتا من الحكومة في العراق، فجاء القرار (٦٨٨) الذي ينطوي على مرونة عالية للتفسير الامريكي مهما كانت التزامات العراق حيالها ومن ثم فان اطالة امد الحصار، من وجهة النظر الامريكية من خلال الالتفاف على هذا القرار والحيلولة دون الوصول به الى مرحلة التطبيق، من شأنه ان يهيئ لاوضاع واقعية قد تقود الى احداث تغييرات سياسية تتوافق مع المرامي الامريكية[١] .

واتبعت الخارجية الامريكية منذ عام ١٩٩٣ سياسة (الاحتواء المزدوج) تجاه كل من العراق وايران . وتعني هذه السياسة اعلان الحرب المستمرة على العراق ، وارادفها بحرب اخرى على ايران. وهما دولتان مهمتان في المنطقة بحجة ان ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة [٢] ، وتركز نظرية الاحتواء المزدوج على الوسائل الكفيلة التي تبقي على اضعاف العراق وايران ، بعدّهما يمثلان تهديدا للامن والمصالح الامريكية في الخليج [٣] .

ويتمثل احتواء العراق في التركيز على تدمير قدراته العسكرية بشكل كامل وحرمان بغداد من كل وسيلة لاعادة بناء قوة سياسية في منطقة الخليج العربي، يمكن ان تؤدي الى الاخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ومع تعزيز الوجود العسكري الامريكي في شبه الجزيرة العربية فقد باتت الدول المجاورة للكيان الصهيوني في وضع ضعف دائم امام قوة الصهاينة ، ومن اجل هذه الغاية – ضعف عربي امام قوة صهيونية – ينبغي بذل كل جهد ممكن للابقاء على الحصار المفروض على العراق [٤].

ومن ضمن الوسائل الاخرى التي طرحتها النظرية لاضعاف العراق هي تشجيع ماتسميه الوثيقة بـ (المعارضة الوطنية) وتعدها البديل للنظام الحاكم في العراق، وكذلك الابقاء على مناطق حظر الطيران في شمال وجنوب العراق ، إذ ترى ان هذه الاجراءات تضمن اوضاع غير مستقرة هدفها مشاغلة العراق والاستمرار في انهاكه[٥].

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد ٢٢٣ ، ١٩٩٧ ، ص٤٤.

(٢) من خطاب الرئيس صدام حسين يوم ١٩٩٣/٧/١٧، صحيفة الجمهورية ، ١٩٩٣/٧/١٨.

(3) Martin Indyk, Address to the soref Symposiam , the Washingtonpost , 18 May, 1993. P1.

(٤) صحيفة لوموند دبلو ماتيك ، آب ١٩٩٧ ، عدد خاص 35H الطبعة العربية ، ص١.

(٥) انظر:

وفي هذا الاتجاه منعت الادارة الامريكية أي محاولة للتقارب او لاجراء الحوار بين الحكومة العراقية المركزية وبعض القوى الكردية [١] . كما عملت على تغذية روح العداء عند دول عربية ولاسيما عند دول الخليج العربي ضد العراق [٢] ، من اجل استمرار عزل العراق عربيا، وحرصت الادارة الامريكية على دفع تركيا لاتباع سياسات ضغط ضد الحكومة العراقية كالتدخل العسكري في الاراضي العراقية والتحالف مع بعض القيادات الكردية لدعم موقفها المعارض [٣] .

وعلى الرغم من قرار وقف اطلاق النار بين البلدين في ٢٨ شباط ١٩٩١ ، فان القوات الامريكية قامت بضرب العراق في آذار عام ١٩٩٣ بذريعة تحريك العراق صواريخه الى المناطق العازلة مع الكويت ، ومنع طائرات الامم المتحدة من الهبوط في بغداد . ووجهت ضربة عسكرية اخرى في يوليو عام ١٩٩٣ في شكل هجمات صاروخية على مبنى المخابرات العراقية ، اثر اتهام الكويت للعراق بمحاولة اغتيال بوش في غضون زيارته للكويت .

واثر نجاح دخول القوات العراقية مدينة اربيل في شمال العراق في منطقة الحظر في ٣١ آب عام ١٩٩٦ وتحريره من عملاء الادارة الامريكية قامت القوات الامريكية ايضا باطلاق الصواريخ على جنوب العراق في ايلول من العام نفسه ، لقد كان ضرب العراق هو القاسم المشترك في كل ردود الفعل الامريكية على مواقف العراق.

شهد العامان ١٩٩٥-١٩٩٦ نجاحات عراقية على صعيد العمل السياسي مع مجلس الامن وفي علاقاته على الساحة الدولية ، مما عزز حقيقة كون العراق قوة اقليمية لايستهان بها ، كما فشلت سياسة العقوبات والاحتواء في اضعاف العراق واسقاط حكومته

Anthony Lake , Canformting Beck Lash States, foreign Affairs , Vol.73 , No.2, March , April, 1994 , P45.

(١) انظر: وليد عبد الناصر ، اكراد العراق وتأثير البيئتين الاقليمية والدولية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٥٩-٦١.

(٢) احمد ابراهيم محمود ، ابعاد التصعيد العسكري واحتمالات الصراع المسلح ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،العدد ١٣٥، ١٩٩٩، ص ٢٦٧.

(٣) غراهام فولر ، التقييم الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، مجموعة بحوث مترجمة ، تحرير زلمي خليل زاد (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٧) ص ٢٥٢.

وانفضاح اهداف نظام العقوبات التي انفردت واشنطن في فرضه بوساطة مجلس الامن على العراق كانموذج لمن لايسلم بهيمنة الولايات المتحدة السياسية [*] .

ونتيجة لفشل الحكومة الامريكية في سياسة (الاحتواء المزدوج) فيما يتعلق بالعراق، تحولت الى اتباع سياسة احتواء جديدة ضد بغداد وصفت بسياسة (الاحتواء التمايزي او المختلف) ، وتدعو خلاصتها الى تخفيف الحصار والعقوبات الاقتصادية على العراق مع الابقاء على الحصار العسكري ، وتستبعد الحوار والتعاون مع الحكومة العراقية [١] . وتستند هذه السياسة الامريكية الى الانفراد بالعراق للاجهاز على ماتبقى من مقومات قدراته المادية والمعنوية . وهو يمثل تواصلا لسياستها الرامية الى عزل العراق وانهاكه واضعافه من خلال استمرار الحظر الاقتصادي المفروض عليه لتحقيق هدفها في تغيير النظام السياسي فيه [٢] . واستبداله بنظام يتطابق والسياسات الامريكية في المنطقة، وهذا النظام البديل يفتح الاسواق العراقية امام المنتوجات والاستثمارات الامريكية [٣] .

في اذار عام ١٩٩٧ وفي اول محاضرة لها في جامعة جورج تاون بعد استيزارها، ربطت مادلين اولبرايت بين رفع الحصار عن العراق وشرط استبدال نظام الحكم وشروط اخرى . وفي ذلك مخالفة صريحة لقرارات مجلس الامن والقرار ٦٨٧ الذي ينص على رفع الحظر الاقتصادي عن العراق بعد غلق ملف الاسلحة المحظورة[٤] .

(*) نجحت الدبلوماسية العراقية في التوصل الى مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، كما برزت مواقف منددة بالسياسة اللاقانونية التي تمارسها الولايات المتحدة في التعامل مع العراق ولاسيما من بعض حلفاء واشنطن داخل مجلس الامن ، وقرار فرنسا بالانسحاب من المشاركة في الطيران فوق منطقة الحظر جنوب خط العرض عام ١٩٩٦ والذي وسعته واشنطن بشكل انفرادي ، كذلك الانتقادات التي وجهت للادارة الامريكية لدورها الواضح في اعاقة وتأخير تنفيذ مذكرة التفاهم . انظر : د. سامي سعدون، السياسة الامريكية والقضايا الدولية : حالة العراق، مجلة ام المعارك، بغداد ، العدد ١٣/١٢ ، ١٩٩٧ ، ص ١٠ ومابعدها .

(١) انظر : د.سامي سعدون ، مصدر سابق ، ص ١٠ ومابعدها.

(٢) صحيفة بابل ، ١٩٩٧/١١/٢٨، ص٣.

(3) Zebigniew Brzeniske, Brent Scrwcroft and Rechard Murphy , Differentiated, foreign Affairs Vol.73 , No.3, May-june 1997, P20.

(٤) د.سامي سعدون، مصدر سابق ، ص٨.

على الرغم من ان فرق التفتيش الدولية المكلفة بنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق ، مارست مهامها في العراق بحرية ولمدة زمنية طويلة، الا ان تقاريرها الختامية كانت تشير باستمرار الى قضايا عالقة بفعل ما اسمته بعدم التعاون الكامل من جانب العراق، والواقع ان تقارير لجان التفتيش الدولية لم تكن تخلو من ابعاد سياسية تتجاوز مهامها المتخصصة ، وقد بدت غلبة الاعتبارات السياسية على مهام اللجان في موقف اللجنة التي كان يترأسها ريتشارد باتلر الذي ادلى بتصريحات صحفية اعلن فيها ان العراق يمتلك من الاسلحة البايولوجية مايكفي للقضاء على تل ابيب ، وقبل ان يقدم تقريره الى مجلس الامن وهذا يمثل تجاوزا لمهام فريق التفتيش الدولي واختصاصه [١]. وبعد هذه التصريحات الاستفزازية ، اتجهت الولايات المتحدة الى حشد قواتها والاستعداد لتوجيه ضربات عسكرية جديدة ضد العراق. وعلى الرغم من ان المنظمة الدولية هي جهة الاختصاص بمتابعة الازمة واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجتها الا ان الادارة الامريكية حرصت على اقصاء المنظمة الدولية عن تأدية أي دور في هذه الازمة. وانطلاقا من ان الادارة الامريكية كانت تسعى بالاساس الى القفز فوق المنظمة ومصادرة دورها عبر اصطناع تطابق بين القرار الامريكي – النابع من حسابات ذاتية – ورؤية المنظمة الدولية [٢] . وبمرور الوقت تزايدت معارضة المجتمع الدولي لفكرة ضرب العراق، وهو الامر الذي تمخض عنه تكليف مجلس الامن للامين العام للامم المتحدة كوفي عنان بزيارة بغداد ، وبعد جولة مباحثات عقدها مع المسؤولين العراقيين جرى الاتفاق على (مذكرة تفاهم) في ٢٣ شباط ١٩٩٨ في قرار حمل الرقم ١١٥٤ ، وصادق عليه مجلس الامن في ٣ آذار ١٩٩٨ .

ومن وجهة النظر الامريكية فان القرار ١١٥٤ اعطى تفويضا صريحا باستخدام القوة تلقائيا ومن دون العودة الى مجلس الامن في حال تكرار الازمة. وهو الامر الذي رفضته الصين وروسيا وفرنسا إذ طالبت الرجوع الى مجلس الامن في حالة تفجر ازمات

---

[١] عماد جاد ، الازمة العراقية والتحرك داخل مجلس الامن ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص٢٥١.

[٢] المصدر السابق، ص ٢٥١.

اخرى ، وتركت القضية عائمة ليفسرها كل طرف كما يريد ، وهذا يعني ان القرار جاء بصياغات عامة ومبهمة لايؤيد صراحة موقف أي من طرفي الخلاف[١].

تعاظم ادراك القيادة العراقية بعدم حياد اللجنة الدولية (اونسكوم) وانعدام موضوعيتها، واتهام بعض اعضائها بالتجسس لصالح الكيان الصهيوني، وتعمد اطالة عمل اللجنة لتحقيق اهداف سياسية لصالح الولايات المتحدة فضلا عن تصريحات رئيس اللجنة الاستفزازية التي قال فيها انه ربما يكون بامكان العراق تعديل بعض صواريخه الى مدى تحظره قرارات مجلس الامن، واثار هذا الامر استياء العراق الذي طلب من اللجنة الدولية اعلان خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل تمهيدا لرفع العقوبات الاقتصادية عنه ، وهو مارفضه باتلر بتوجيه من الادارة الامريكية ، وبناء عليه قرر العراق وقف التعاون مع اللجنة الدولية في ١٥ آب ١٩٩٨ ، وطالب مجلس الامن بضرورة اعادة تشكيل اللجنة ، ونقل مركزها من نيويورك الى مقر الامم المتحدة في جنيف لابعادها عن التأثير الامريكي [٢] . واعلنت الولايات المتحدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٩٨ انها جاهزة للعمل العسكري من دون ان توجه انذارا قبل قيامها بالضربة العسكرية ، وادرك العراق ان تطور الازمة ليس في صالحه فوافق على استئناف التعاون مع فرق التفتيش مساء ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٨ [٣] .

وبعد قرابة شهر على عودة المفتشين الدوليين لممارسة مهامهم في بغداد ، فوجئ المجتمع الدولي باتخاذ باتلر قرارا منفردا بسحب فريق المفتشين الدوليين من دون التشاور مع مجلس الامن وقدم تقريرا لمجلس الامن يفيد بعدم تعاون العراق الكامل مع فريق التفتيش ، على نحو بدا كذريعة لتمهيد الاجواء للولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري جديد ضد العراق.

---

(١) انظر: عبدالجليل زيد مرهون ، ثعلب الصحراء واتجاهات السياسة الامريكية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد ٢٤٢ ، ١٩٩٩، ص٨ ومابعدها .

(٢) ابو بكر دسوقي ، الازمة العراقية الاخيرة ... التداعيات والنتائج ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٥، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧٠.

وخلال المدة نفسها خصصت الحكومة الامريكية مبلغ ٩٧ مليون دولار لتزويد مايسمى بـ(المعارضة العراقية) بوسائل الدعاية والتدريب لقلب النظام السياسي في العراق. وعينت ريتشارد سون [*] رسميا للقيام بهذه المهمة [١] .

في ليلة ١٧ كانون الاول ١٩٩٨ قامت القوات الامريكية والبريطانية في الخليج العربي بهجمات جوية وصاروخية مكثفة على مرافق حيوية مدنية وعسكرية في العراق ومن دون تفويض من مجلس الامن الدولي، استخدمت فيها اسلحة جديدة تعد اكثر تطورا واشد تدميرا من الاسلحة التي استخدمها في حرب الخليج ١٩٩١ [٢] .

وكشفت هذه الضربة عن النيات الامريكية الحقيقية تجاه الرغبة في ابقاء العراق تحت ظل الحصار والعقوبات، و تدمير قدراته التقليدية وغير التقليدية، كما تجذر الادراك بهيمنة الولايات المتحدة على الامم المتحدة . ومحاولة استخدامها كغطاء للشرعية الدولية بما يحقق مصالح السياسة الامريكية في المنطقة بل وفي العالم كله.

لقد فشلت الولايات المتحدة الامريكية وعلى مدى اكثر من ثمان سنوات وباستخدام ابشع الجرائم الوحشية بحق الشعب العراقي في احتواء هذا البلد الذي مازال يحكمه سلطته الوطنية.

(*) وزير الطاقة الامريكي في عهد بيل كلنتون.

(١) روزلين باثيلو – ناركان ، الموت البطيئ في العراق ، ترجمة رجاء صبحي ، مجلة ام المعارك ، بغداد ، العدد ٢٠/١٩ ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٧.

(٢) احمد ابراهيم محمود ، مصدر سابق، ص ٢٧٦.